أثر الهدنة على نشاط القطاع الخاص في اليمن

جدول المحتويات

خلفية عامة 2

أثر الهدنة على القطاع الخاص. 3

أثر الهدنة على النشاط الاقتصادي لمنشآت وشركات القطاع الخاص..... 4

أثر الهدنة على العمالة والتشغيل في المنشآت الخاصة..... 5

أثر الهدنة على القطاعات والقضايا ذات العلاقة ببيئة الأعمال. 6

توقعات القطاع الخاص في حال تمديد الهدنة..... 7

القضايا الرئيسية ذات الأولوية التي ينبغي التركيز عليها مستقبلاً..... 8

خلفية عامة .

ساهمت الصراعات السياسية والحروب المدمرة التي شهدتها اليمن خلال العقود الثلاثة الأخيرة وآخرها الحرب الأهلية منذ مارس 2015 وحتى الآن وما تلاها من تدخل إقليمي ودولي في الشأن اليمني في تزايد حدة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في اليمن، حيث سرعت من تفاقم الأداء الاقتصادي وتدهوره بصورة حادة نتيجة لتراجع الأنشطة الاقتصادية المختلفة وحالة الحصار المفروضة على البلد، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وبالذات البنى التحتية والمؤسسية الأمر الذي انعكس في تراجع مستوى الدخل وتزايد معدلات البطالة واستشراء الفساد وسوء توزيع الموارد والثروات. إلى جانب تدهور الجانب الاجتماعي والإنساني المتمثل في تزايد حالات النزوح والقتل واللجوء والتشريد وتزايد حالات سوء التغذية وتفشي الأمراض الوبائية، حيث تشير البيانات المتاحة[1] إلى وجود أكثر من 23.4 مليون شخص محتاجون إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية منهم 12.9 مليون أشخاص في حاجة ماسة للمساعدات من أجل الحصول على ضروريات الحياة والحفاظ على صحتهم وسلامتهم، بما فيهم النازحون والبالغ عددهم 4.2 مليون نازح[2]، إلى جانب وجود حوالي 80% من السكان في اليمن تحت خط الفقر[3].

وإدراكاً لأهمية خفض التصعيد والعنف ولمعالجة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة للشعب اليمني، إلى جانب توفير بيئة مواتية للتوصل إلى تسوية سلمية للنِّزاع، فقد نفذت أطراف الصراع في اليمن وبدعم ومساندة من قبل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن ومجموعة من الدول والمنظمات الأخرى هدنة[4] مدتها شهران بدأت في الثاني من إبريل ٢٠٢٢ ، وتم تمديدها لمرتين حتى الثاني من أكتوبر 2022. وقد تضمنت وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض، ودخول 18 سفينة من سفن المشتقات النفطية كل شهرين من شهور الهدنة إلى موانئ الحديدة، إلى جانب تشغيل رحلتين جويتين تجاريتين أسبوعياً إلى صنعاء ومنها خلال شهري الهدنة إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، فضلاً عن دعوة الأطراف المتحاربة إلى اجتماع للاتفاق على فتح طرق في تعز وغيرها من المحافظات لتيسير حركة المدنيين من رجال ونساء وأطفال وتنقلاتهم بالاستفادة من الجو الذي تهيئه الهدنة.

وعلى الرغم من محدودية فترة الهدنة (سته شهور) وعدم وجود أي مسوحات أو دراسات أو أعمال تحليلية لنتائج وآثار الهدنة على مجمل المكونات والفئات في اليمن وعلى أداء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هناك العديد من المؤشرات

---

[1]- مكتب تنسيق الشئون الإنسانية للأمم المتحدة OCHA، تقرير عن الوضع في اليمن، 5 سبتمبر 2022 https://reports.unocha.org/ar/country/yemen/

[2]- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد 68، يناير 2022.

[3]- مكتب تنسيق الشئون الإنسانية للأمم المتحدة OCHA، وثيقة النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن، فبراير 2021.

[4]- مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، https://osesgy.unmissions.org/ar/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D9%87%D8%AF%D9%86%D8%A9-%D9%85%D8%AF%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%B4%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86

الإيجابية الأولية التي تم رصدها من قبل المنظمات الأممية ذات العلاقة والتي من أبرزها[5]: انخفاض أعداد الضحايا المدنيين بنسبة 60% مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية، وتوفير أكثر من 1.4 مليون طن من المشتقات النفطية المختلفة وبما يفوق ثلاثة أضعاف كمية المشتقات النفطية التي دخلت عبر ميناء الحديدة في عام 2021، والتي كان لها أثراً مباشراً على مستوى معيشة المواطنين، إلى جانب انخفاض حالات النزوح الداخلي بين المحافظات اليمنية بنسبة 47%، وتشغيل أكثر من 56 رحلة تجارية من مطار صنعاء الدولي إلى العاصمة الأردنية عمان نقلت أكثر من 29 ألف مسافر.

أثر الهدنة على القطاع الخاص.

نظراً لأهمية الهدنة من الناحية الاقتصادية فقد بادر الاتحاد العام للغرف التجارية وبدعم ومساندة من قبل منظمة العمل الدولية إلى التعرف على وجهة نظر القطاع الخاص اليمني ممثلاً في الشركات والمؤسسات والمنشآت الخاصة تجاه الهدنة ومدى تأثيرها على أداء أنشطته المختلفة وقدرته على التشغيل والتوظيف من ناحية، ومن ناحية ثانية مدى تأثيرها على مجمل بيئة الأعمال المحيطة به، فضلاً عن التعرف على توقعاته المختلفة لمجمل القضايا ذات العلاقة بنشاط مؤسساته المختلفة والظروف المحيطة بها في حال تمديد الهدنة لفترات زمنية أطول.

وقد قام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية بتوزيع استبيان خاص على منتسبيه من أعضاء الغرف التجارية الصناعية في أمانة العاصمة صنعاء ومحافظات عدن وتعز والحديدة وحضرموت، إل جانب اللجان التخصصية في الاتحاد، حيث تلقى مركز الدراسات والبحوث بالاتحاد ردود من 21 مؤسسة ومنشأة خاصة تعمل في قطاعات اقتصادية متعددة، حيث بينت المعلومات الأساسية للمؤسسات/ المنشآت المشاركة في الاستبيان أن حوالي 38% تعمل في القطاع الإنتاجي، فيما كانت نسبة المؤسسات المشاركة في الاستبيان والعاملة في المجال التجاري حوالي 38% أيضاً، وبلغت نسبة المنشآت

شكل رقم (1) المعلومات الأساسية للمشاركين من القطاع الخاص

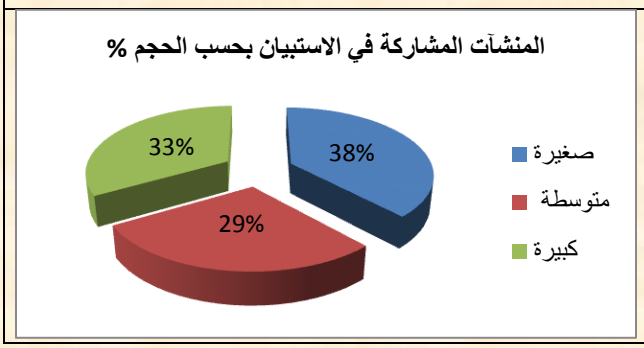

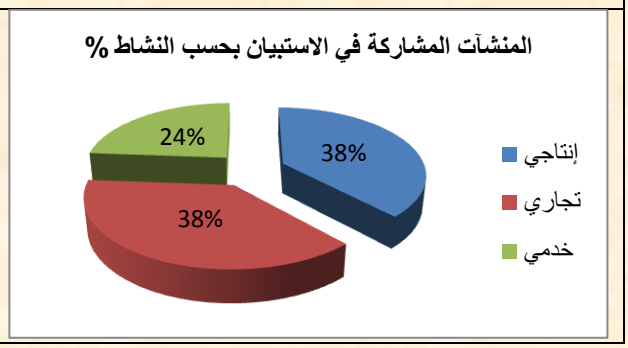

[5]- من نص إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن أمام مجلس الأمن بتاريخ 13 أكتوبر 2022
https://osesgy.unmissions.org/ar/%D8%A5%D8%AD%D8%A7%D8%B7%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-0

العاملة في قطاع الخدمات غير التجارية حوالي 24%. ومن حيث حجم المنشآت المشاركة في الاستبيان، فقد بلغت نسبة المنشآت الصغيرة حوالي 38%، والمنشآت المتوسطة 29%، فيما بلغت نسبة المنشآت كبيرة الحجم 33%. أما بالنسبة لمركز النشاط الاقتصادي للمنشآت المشاركة في الاستبيان فقد بلغت نسبة المشاركين من صنعاء 48%، تليها حضرموت بحوالي 33% ثم الحديدة بـ14% وأخيراً تعز بـ5%.

أثر الهدنة على النشاط الاقتصادي لمنشآت وشركات القطاع الخاص.

يرتبط نشاط المؤسسات/ الشركات الخاصة بمجموعة واسعة من العوامل والمحددات ذات العلاقة ببيئة العمل الخاصة المحيطة بتلك المنشآت ومدى تفاعل العملاء والزبائن معها، ونظراً لحدوث نوع من الانفراج في الظروف الاقتصادية والتشغيلية المحيطة بها في اليمن خلال الفترة إبريل – أكتوبر 2022 (فترة الهدنة) وبالأخص تلك المتعلقة بتوافر المشتقات النفطية وما نتج عنها من انخفاض في قيمة خدمات النقل والمواصلات والكهرباء والمياه، إلى جانب توقف الأعمال العسكرية وتحسن مناخ الأعمال بصورة مؤقتة. فقد بينت نتائج المسح وجود أثر للهدنة على أداء المؤسسات الخاصة وإن كان محدوداً كون فترة الهدنة كانت قصيرة من ناحية ومن ناحية ثانية عدم مصاحبة الهدنة لأي إصلاحات اقتصادية من قبل السلطات الحاكمة اليمنية.

يبين الشكل رقم (2) أن مستويات النشاط في المنشآت الخاصة قد شهدت نوعاً من التغير خلال الفترة، حيث أفادت 19% من المنشآت الخاصة بحدوث تغيرات في رأس المال لديها مقابل 81% من المنشآت لم يتغير رأس مالها. كما أن اتجاه التغير في رأس المال كان إيجابياً (زيادة في رأس المال) وبنسبة 100% للمنشآت التي حدث فيها التغير. أما بالنسبة لجانب النفقات التشغيلية للمنشآت الخاصة فقد أفادت 29% من المنشآت المشاركة في الاستبيان بحدوث تغير في نفقاتها مقابل

شكل رقم (2) معدلات ونوعية التغير في نشاط المؤسسات الخاصة خلال الهدنة

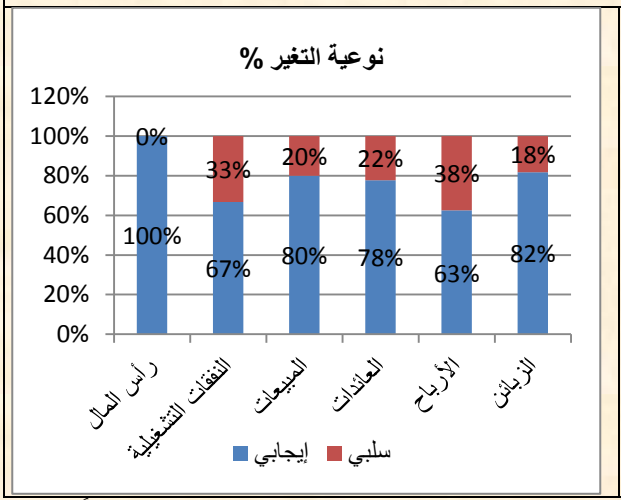

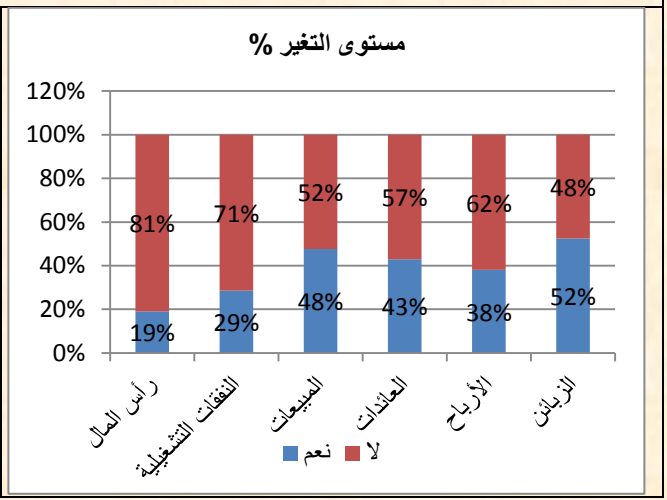

71% من المنشآت لم تتغير نفقاتها التشغيلية، كما يلاحظ أن غالبية التغير الحاصل في جانب النفقات كان ايجابياً (تراجع النفقات التشغيلية) وبنسبة 67% مقابل 33% من المنشآت الخاصة شهدت تغيرات سلبية (زيادة النفقات) خلال فترة

الهدنة، ويمكن إرجاع ذلك بصفة أساسية إلى توفر المشتقات النفطية وتراجع أسعارها في السوق المحلية وما نتج عنها من تراجع في قيمة السلع والخدمات الوسيطة التي تحتاجها المنشآت الخاصة في ممارسة أعمالها.

بالنسبة لمخرجات نشاط المؤسسات والشركات الخاصة والمتعلقة بمبيعات الشركات عدد زبائنها وبالتالي عائدتها المالية ومستويات أرباحها، فقد أفادت 52% من الشركات والمؤسسات الخاصة بحدوث تغير في عدد زبائنها، وبالتالي التغير في المبيعات في حوالي 48% من المنشآت الخاصة وحدوث تغير في العائدات والأرباح بنسبة 43% 38% من المنشآت خلال فترة الهدنة. كما أفادت غالبية المنشآت التي شهدت تغيرات في مخرجات أنشطتها أن اتجاه ذلك التغير كان في غالبه إيجابياً وبلغ أعلاه في الزبائن وبنسبة 82% ثم في جانب المبيعات بنسبة 80%، ثم العائدات 78% والأرباح بنسبة 63%.

أثر الهدنة على العمالة والتشغيل في المنشآت الخاصة.

مثل فقدان الوظائف ومحدودية فرص التوظيف الجديدة خلال السنوات (2014 – 2020) أحد أهم النتائج المباشرة والتداعيات الأساسية للصراع والحرب في اليمن، حيث ساهم الانكماش الاقتصادي الكبير والطويل في زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد لتصل إلى حوالي 32% من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد في العام 2020 مقارنة بحوالي 13.5% في العام 2014[6].

شكل رقم (3) أثر الهدنة على العمالة والتشغيل في المنشآت الخاصة

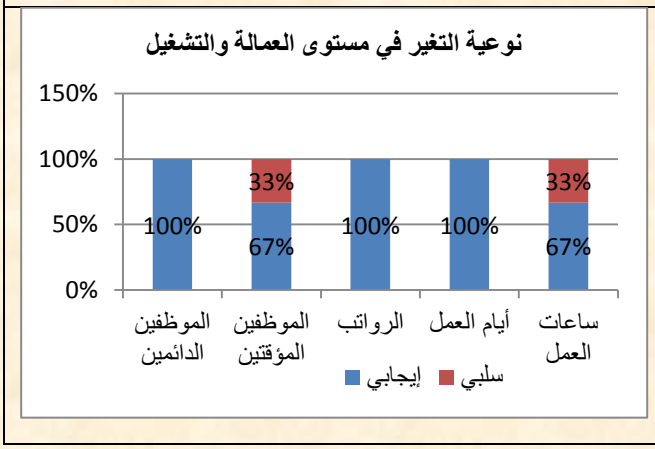

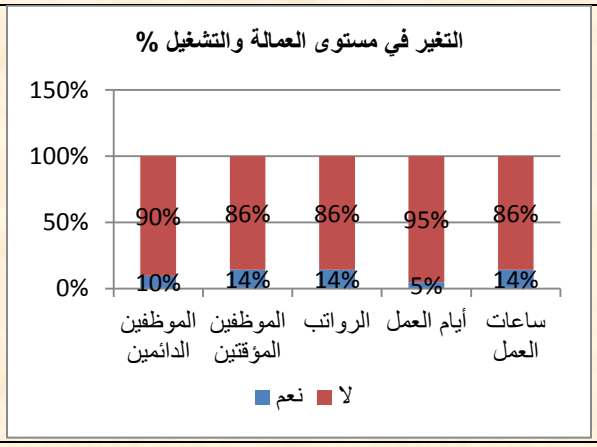

وعلى الرغم من تحسن الظروف المحيطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية للقطاع الخاص خلال فترة الهدنة إلا أن أثرها كان ضعيفاً جداً على جوانب التشغيل والتوظيف، حيث اشارت ردود المؤسسات والشركات الخاصة ان مستوى التغير في جوانب التشغيل والتوظيف والإنتاجية كان محدوداً، حيث بلغت نسبة منشآت الأعمال التي حدث فيها تغيير في جانب الموظفين الدائمين حوالي 10% فقط مقابل 90% لم تشهد أي تغيير، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية المتغيرات ذات العلاقة

[6]- الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات بالاستناد إلى نتائج مسح القوى العاملة 2014.

بجانب التشغيل مثل التوظيف المؤقت والرواتب وأيام وساعات العمل والتي تراوحت نسبة التغيير في هذه العناصر في منشآت القطاع الخاص خلال الهدنة ما بين 5 %– 14% فقط، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قصر فترة الهدنة من ناحية ومن ناحية ثانية محدودية التغيرات في مستوى نشاط المنشآت الخاصة والتي سبق توضيحها سابقاً.

الجدير بالذكر أن نوعية التغيرات في جانب العمالة والتشغيل في المنشآت الخاصة وإن كانت محدودة، إلا أنها في الغالب كانت إيجابية، بمعنى أن العديد من المنشآت الخاصة قد استجابت لتغير الظروف المحيطة بالعمليات الإنتاجية بصورة سريعة، وهذا يشير على مدى المرونة التي تتمتع بها المنشآت الخاصة في عملياتها الإنتاجية والتسويقية وإمكانية قيادة القطاع الخاص لجهود التعافي الاقتصادي في حال استمرار الهدنة لفترات زمنية طويلة أو تحولها إلى اتفاق سلام دائم في اليمن.

أثر الهدنة على القطاعات والقضايا ذات العلاقة ببيئة الأعمال.

من المؤكد أن توفر خدمات البنى التحتية الملائمة والخدمات الأخرى ذات العلاقة بالتشغيل والإنتاج تلعب دوراً مهماً ومباشراً في أداء مؤسسات القطاع الخاص، حيث أن انخفاض كفاية وفعالية هذه القطاعات وبالذات الكهرباء والطاقة والنقل يعمل على زيادة الوقت والجهد المبذول من قبل المنشآت الخاصة للحصول على الخدمات وعناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية والتسويقية، فضلاً عن السعي للحصول على تلك الخدمات والموارد بصورة غير قانونية وبسعر أعلى من السعر الرسمي، وبالتالي زيادة التكاليف الإنتاجية والتسويقية، الأمر الذي يعمل على تراجع معدل الأرباح وتراجع العائد، ومن ثم انخفاض الحافز على الإنتاج والعكس صحيح في حالة توفر بنية تحتية كفؤة وفعاله وموارد إنتاجية كافية ومستدامة.

شكل رقم (4) أثر الهدنة على بيئة الأعمال الخاصة

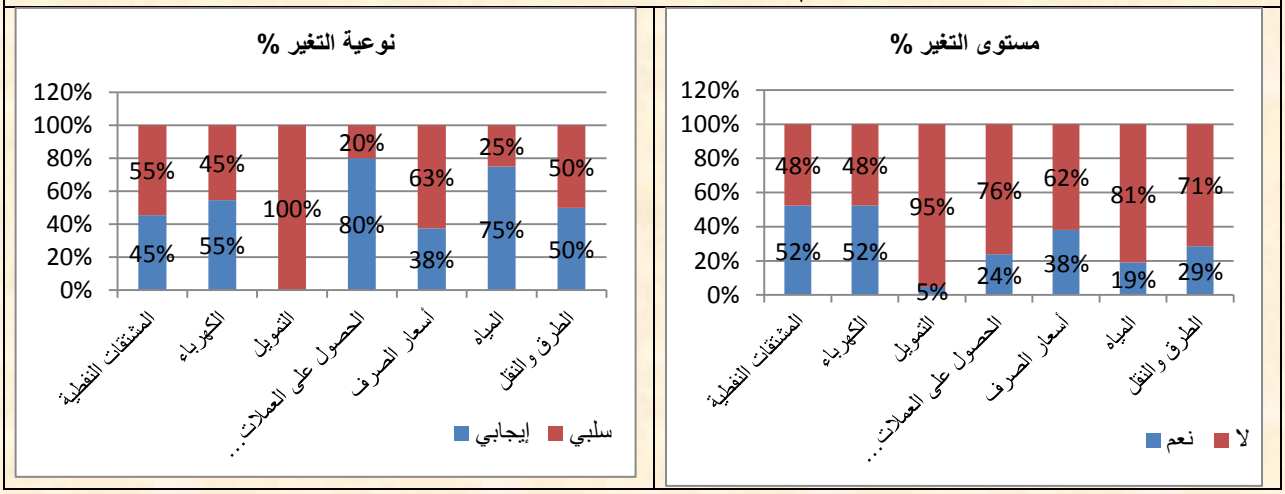

وعلى الرغم من تركيز بنود الهدنة على عدد محدود من القضايا ذات العلاقة ببيئة الأعمال، إلا أنها قد أحدثت تغيرات في العديد من العناصر والقضايا ذات العلاقة ببيئة الأعمال الخاصة، حيث ترى 52% من منشآت القطاع الخاص أنها قد لمست تغيراً في جانب توفر المشتقات النفطية وخدمات الكهرباء سواءً من حيث توفر الخدمة أو تراجع مستوى الأسعار

بمعنى أنها تغيرات إيجابية، فيما يرى 45% منهم أن التغيرات كانت سلبية وبالذات في محافظة حضرموت والتي شهدت تراجعاً في أداء خدمة الكهرباء خلال فترة الهدنة من خلال زيادة عدد الانقطاعات للتيار الكهربائي.

كما لمست منشآت القطع الخاص وبصورة إيجابية تحسناً في مستوى إمدادات المشتقات النفطية وتراجع اسعارها في السوق المحلية بما لذلك من تأثير إيجابي أكيد على العمليات الإنتاجية وعمليات الإمداد والنقل في القطاع الخاص، إلى جانب حدوث تغيرات في بقية العناصر ذات العلاقة ببيئة الأعمال مثل التمويل والحصول على العملات الصعبة ومستوى أسعار الصرف للعملة المحلية والطرق والنقل والمياه، حيث تراوحت تلك التغيرات بين 5% في جانب الحصول على التمويل 38% في مستوى اسعار الصرف للعملة المحلي. كما كانت التغيرات في مجملها إيجابية وتراوحت ما بين 38% - 80% باستثناء خدمات التمويل والتي كانت التغيرات فيها سلبية وبنسبة 100%.

توقعات القطاع الخاص في حال تمديد الهدنة.

مثلت تحديات الاستقرار السياسي والأمني والتي تشمل تحديات الانفلات الأمني وانتشار حمل السلاح والتهجم على المؤسسات والمصانع الخاصة أحد أهم التحديات التي تواجه منشآت القطاع الخاص في الوقت الراهن[7]، إلى جانب ارتفاع تكاليف التأمين والشحن إلى الموانئ اليمنية باعتبارها دولة غير مستقرة أمنياً وانعكاس ذلك في ارتفاع تكاليف الإنتاج. فضلاً عن الانقسام المؤسسي في المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص، ولذلك فإن استمرار الهدنة والانتقال بها إلى مسار بناء السلام الدائم في اليمن يمثل أحد أهم المحددات المؤثرة على نشاط القطاع الخاص مستقبلاً، وإمكانية توسع القطاع الخاص في أنشطته المختلفة وبصورة تسهم في زيادة مستويات التشغيل والتوظيف والأجور والحد من البطالة والفقر في الاقتصاد.

وانطلاقاً من ذلك، تتوقع 62% من منشآت القطاع الخاص أن استمرار الهدنة لفترات زمنية أطول أو تحويل الهدنة إلى عملية سلام مستدامة في اليمن سيمكنهم من جذب المزيد من الزبائن أو العملاء وبالتالي زيادة مبيعاتهم بصورة جيدة تمكنهم من زيادة الأرباح مستقبلاً وزيادة الحافز على الإنتاجية وزيادة الطلب على الأيدي العاملة وزيادة مستويات التشغيل، حيث ترى 48% من منشآت القطاع الخاص أن بإمكانها زيادة مستويات التوظيف والتشغيل في حال استمرار فترة الاستقرار السياسي والأمني، كما تتوقع 43% من منشآت القطاع الخاص تغير مستويات الاستثمار في حال تمديد الهدنة الحالية لفترات زمنية أطول.

[7]- الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية، رؤية القطاع الخاص لإعادة الإعمار، صنعاء، أغسطس 2022 https://fycci-ye.org/?id=312&name=(-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-

الجدير بالذكر أن توقعات مؤسسات الأعمال لمستويات الأداء المستقبلية بما فيها الجوانب المرتبطة بالتشغيل والتوظيف والاستثمار كانت إيجابية وبصورة كبيرة تراوحت ما بين 78% في جانب توقعات الزيادة في الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص و100% في جانب زيادة الطلب على الأيدي العاملة من قبل مؤسسات القطاع الخاص وبالتالي زيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد.

شكل رقم (5) توقعات القطاع الخاص لأداء الأعمال في حال تمديد الهدنة

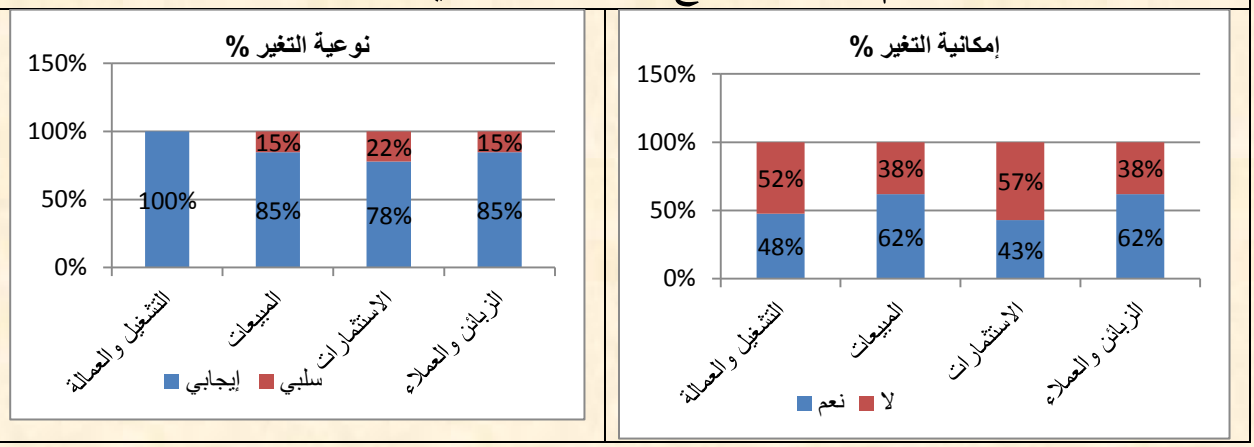

القضايا الرئيسية ذات الأولوية التي ينبغي التركيز عليها مستقبلاً

على الرغم من الآثار الإيجابية المتعددة للهدنة السابقة على أداء مؤسسات القطاع الخاص بصورة خاصة وعلى مستوى المعيشة للمواطنين بصورة عامة، إلا أنها غير كافية كونها اقتصرت على عدد محدود جداً من القضايا الاقتصادية والتي وإن كانت مهمة إلا أنها غير كافية لاستعادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بصورة طبيعية مقارنة لما كان سائداً قبل العام 2015.

وانطلاقا من المسئولية الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على عاتق القطاع الخاص، فقد طرح المشاركون مجموعة من القضايا الهامة والأساسية التي يمكن إدراجها ضمن بنود أي هدنة قادمة بين أطراف الصراع في اليمن، وكذلك ضمن بنود أي مفاوضات قادمة لإحلال السلام والأمن، وتتمثل في التالي:

1. العمل على بناء السلام وتعزيز الاستقرار الأمني والسياسي المشجع للاستثمارات وتوسيع مجالات الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، إزالة المخاوف السياسية والأمنية لديه، وتوظيف الروابط الإنسانية والاجتماعية والثقافية بما يدفع نحو ترسيخ بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة. فضلاً عن العمل على تقليل التوترات بين اليمن ومحيطه الإقليمي، والتوافق على بناء رؤية سياسية واقتصادية تغلب فيها المصالح المشتركة على التباينات الحالية.

2. دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين من مدنين وعسكريين، فإلى جانب كونها حق إنساني أصيل لفئة واسعة من الشعب اليمني، فإنها تمثل أحد مصادر الطلب الكلي في الاقتصاد ولها دور كبير في إنعاش الحركة التجارية والاقتصادية والاستثمارية ، وبالتالي زيادة مستويات التشغيل وتوظيف العمالة.
3. توحيد المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط القطاع الخاص وعلى رأسها البنك المركزي اليمني، وإنهاء الازدواج الضريبي والجمركي بين السلطات التنفيذية المنقسمة.
4. العمل على إعادة تشغيل شبكة الكهرباء العمومية، حيث يمثل قطاع الكهرباء والطاقة أولوية رئيسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويجب أن يحظى بامتيازات اقتصادية واستثمارية متعددة كون هذا القطاع هو المحرك الرئيس لبقية القطاعات والأنشطة الاقتصادية، مع أهمية التركيز على الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة.
5. العمل على فتح الطرق بين المحافظات اليمنية المختلفة وبصورة تسهم في تخفيض التكاليف الإضافية التي يتحملها القطاع الخاص جراء استخدام طرق بديلة طويلة وصعبة في نقل مستلزمات الإنتاج والسلع والخدمات النهائية.
6. العمل على تشغيل المطارات والموانئ اليمنية بصورة كاملة، بما في ذلك مراجعة الآليات والبرامج المخصصة لتفتيش السفن خارج الموانئ اليمنية وإدخال بنود جديدة عليها تتضمن نقل تلك الإجراءات إلى الموانئ اليمنية وبصورة تسهم في تحسين تدفق السلع والخدمات وتقليل التكاليف الإضافية التي يتحملها القطاع الخاص.
7. الشروع في إعادة الإعمار لما دمرته الحرب، مع التأكيد على أهمية شراكة القطاع الخاص للجهات الحكومية والمانحين في جهود إعادة الإعمار سواءً من خلال المشاركة في بناء ورسم السياسات العامة والخطط الاستراتيجية ذات العلاقة بإعادة الإعمار، أو من خلال توفير السلع ومستلزمات الإنتاج والخدمات اللازمة لإعادة الإعمار.